

Distr.: General
3 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 22 (ب) من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر
الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 228/75 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، ويحدد التحديات الرئيسية.

وقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بوقف التقدم فجأة في جميع المجالات ذات الأولوية تقريباً لبرنامج عمل فيينا. وتضررت البلدان النامية غير الساحلية بشدة من العمليات العابرة للحدود التي نفذت لاحتواء كوفيد-19، مما أدى إلى انخفاض مستوى تجارة السلع الأساسية وتدفقها. والتعاون الإقليمي والربط المعزز ضروريان لاستئناف التجارة والعودة إلى مسار النمو في البلدان النامية غير الساحلية التي تواجه تكاليف عبور مرتفعة وأوقات عبور مطولة. وقد أدت الآثار المالية المترتبة على هذه الجائحة إلى زيادة احتمال تعرض البلدان النامية غير الساحلية إلى حالة من المديونية الحرجة، مما يحد من حيزها المالي والسياساتي الذي يتيح لها القيام بالاستثمارات الحيوية اللازمة للتعافي، بما في ذلك الحصول على اللقاحات. ورغم بدء ظهور علامات التعافي على الصعيد العالمي، فإن البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن الركب إلى حد كبير وتواجه خطر التأخر لوقت طويل قبل أن تبدأ بالتعافي. وإزاء هذه الخلفية، يقدم هذا التقرير بعض التوصيات الرئيسية لتحفيز العمل على تنفيذ برنامج عمل فيينا بالرغم من الظروف الصعبة.

* A/76/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310821 240821 21-10691 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير تحليلا شاملا للتقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ برنامج عمل فيينا والإعلان السياسي المنبثق عن استعراض منتصف المدة الذي يغطي مجالات العمل الستة ذات الأولوية. ويسلط التقرير الضوء أيضا على آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان النامية غير الساحلية والتقدم المحرز في خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.
- 2 - ويستند هذا التقرير إلى تقارير قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وبعض الدول الأعضاء التي لبّت الدعوة إلى تقديم مدخلات. وبسبب فرض حد أقصى لعدد كلمات التقارير، فقد صيغ هذا التقرير في شكل يوجز ما ورد من مساهمات؛ والنص الكامل للمدخلات الواردة متاح على الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويستند هذا التقرير أيضا إلى بيانات إحصائية مستمدة من مصادر ثانوية ترد في المرفق الإحصائي.

ثانيا - لمحة عامة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وعن تأثير الجائحة

- 3 - قبل الجائحة، شهدت البلدان النامية غير الساحلية تقدما متفاوتا نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوقفت جائحة كوفيد-19 هذا التقدم بشكل مفاجئ حيث أدت القيود المفروضة على التنقل إلى مفاقمة أوجه الضعف الجغرافية والهيكلية القائمة. وانخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد من 4,3 في المائة في عام 2019 إلى -2,4 في المائة في عام 2020. وانكمش الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 31 في المائة ليصل إلى 15 بليون دولار في عام 2020، وهو أدنى مستوى إجمالي له منذ عام 2007.
- 4 - وفاقم انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الطلب عليها من التحديات المالية والخارجية في مجال التمويل. وانخفضت صادرات السلع بنسبة 11 في المائة لتبلغ 168 بليون دولار في عام 2020. وأعاقت الجائحة أيضا إحرارز تقدم في التحول الاقتصادي الهيكلي.
- 5 - وانخفضت تحويلات المهاجرين بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 35 بليون دولار في عام 2020. وبالإضافة إلى كونها مصدرا رئيسيا للموارد المالية الخارجية، تمثل التحويلات أيضا أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ربع البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك خمسة بلدان تمثل فيها التحويلات ما يزيد على 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى تقييد التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الأجل القصير، أثارت الجائحة أيضا تساؤلات بشأن استدامتها على المدى الطويل. وبالمثل، توقفت السياحة تقريبا، مما أثر بشكل خاص على البلدان النامية غير الساحلية الـ 13 التي كانت عائدات السياحة الدولية تسهم فيها بأكثر من 10 في المائة من مجموع الصادرات قبل الجائحة. وفي العديد من هذه البلدان، تشكل السياحة أيضا مصدرا رئيسيا للعمالة، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب. ويهدد التباطؤ في تحويلات المهاجرين والتوقف شبه التام للسياحة نتيجة للجائحة بالتسبب بآثار هيكلية دائمة في البلدان النامية غير الساحلية.

6 - وانخفضت نسبة سكان البلدان النامية غير الساحلية الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم من 27,3 في المائة في عام 2015 إلى 23,9 في المائة في عام 2019. بيد أن الجائحة عكست هذا الاتجاه، حيث يقدر أن ما بين 119 مليون و 124 مليون شخص قد دفعوا إلى الفقر في عام 2020. وانخفضت العمالة كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان من 62,6 في المائة في عام 2019 إلى 60,2 في المائة في عام 2020. وكان التأثير الأكبر من حيث العمالة على قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية غير الرسمية التي تتسم بأن النساء والفئات الضعيفة الأخرى ممثلة فيها تمثيلاً غير متناسب. وجاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه نسبة الأشخاص المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية أدنى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية (14,2 في المائة) مقارنة بالمتوسط العالمي (46,9 في المائة).

7 - وفي عام 2019، تدهورت جميع المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي في البلدان النامية غير الساحلية، وهو اتجاه يُرجح أن يكون قد تفاقم بسبب الجائحة. وتسببت التدابير الرامية إلى الحد من انتشار كوفيد-19 في تعطيل سلاسل الإمداد ونقص الأغذية وارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من أن نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية قد زادت منذ عام 2015، فإن المستويات لا تزال أقل بكثير من المتوسطات العالمية، لا سيما في المناطق الريفية، مما يضعف إمكانية ممارسة غسل اليدين باعتباره الحاجز الأول ضد كوفيد-19.

8 - وقبل الجائحة، أحرزت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً في المؤشرات الصحية، بما في ذلك وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع، ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، والتهاب الكبد ب، وإمكانية الحصول على اللقاحات. وقد عكست الجائحة هذا الاتجاه بسبب ضعف النظم الصحية وانخفاض نسبي عدد الاختصاصيين الصحيين وعدد أسرة المستشفيات للفرد. وتعتمد البلدان النامية غير الساحلية على المعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية المستوردة، وقد عانت من حالات تباطؤ متصلة بالجائحة في مجالي التجارة والمرور العابر للحدود. وتم تحويل المعدات والإمدادات الطبية الشحيحة عن علاج المصابين بأمراض خطيرة.

9 - وتسبب الجائحة أيضاً في تعطيل كبير للتعليم. وبتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان أكثر من 50 في المائة من المدارس في البلدان النامية غير الساحلية مغلقة جزئياً أو كلياً. وقد طبقت خيارات التعلم عن بعد باستخدام التعلم الإلكتروني وتطبيقات الهاتف المحمول والبث التلفزيوني والإذاعي. غير أن قدرات بعض البلدان النامية غير الساحلية كانت محدودة إلى درجة تعذرت معها الاستفادة من هذه الخيارات بسبب ضعف الهياكل الأساسية الرقمية. ويعاني الأطفال في المناطق الريفية من الحرمان.

10 - وفي حين تحققت مكاسب في العديد من مؤشرات المساواة بين الجنسين حتى عام 2019، فقد تسببت جائحة كوفيد-19 بعبء إضافي بالنسبة للنساء والفتيات. فعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 70 في المائة من العاملين في قطاعي الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن ثم فهن أكثر تعرضاً للفيروس. كما ازدادت حالات العنف الجنساني حيث تعرض العديد من النساء للمزيد من العنف العائلي أثناء عمليات الإغلاق.

11 - والبلدان النامية غير الساحلية هي من بين أكثر البلدان عرضة لتداعيات تغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الكتل الجليدية. وانخفضت مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات باطراد من 17,0 في المائة في عام 2015 إلى 16,6 في المائة في عام 2020. وقد أدت الجائحة

إلى زيادة هشاشة البلدان النامية غير الساحلية إزاء الكوارث، وخفض قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وتتيح مرحلة التعافي وإعادة التأهيل فرصة للحكومات لإدراج الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في السياسات من خلال التركيز على الابتكار والإنصاف والتأهب. وينبغي أن تركز جهود التعافي تركيزاً أكبر على التنوع الاقتصادي، وبناء القدرات الإنتاجية، والابتكار، والمهارات والمعارف، وخضرنة الاقتصاد، والقدرة على الصمود.

12 - وتسلط الفروع التالية الضوء بمزيد من التفصيل على التقدم المحرز وأثر جائحة كوفيد-19 على المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا في البلدان النامية غير الساحلية.

ثالثاً - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

الأولوية 1: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

13 - لقد كان للتدابير التقييدية المتصلة بكوفيد-19 على حدود البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، مثل إغلاق الحدود، والاختبار والحجر الصحي للإزاميين، وتطهير الشاحنات، والحد من أفراد الأطقم على متن الشاحنات، والتباعد البدني الصارم، تأثير كبير على تدفق السلع والخدمات العابرة. وكان للقيود المفروضة على الحدود تأثير كبير على إيصال السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية واللوازم الطبية والوقود، والحصول عليها في الوقت المناسب، كما أنها زادت من تكاليف التجارة والنقل في البلدان النامية غير الساحلية المرتفعة أصلاً. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، حيث تنقل 90 في المائة من جميع الشحنات في القارة عن طريق النقل البري، حدثت تأخيرات كبيرة على بعض الحدود، مثل مالابا على الحدود بين كينيا وأوغندا وبيتيديج على الحدود بين جنوب أفريقيا وزمبابوي، بسبب المتطلبات الصحية التي فرضتها البلدان المختلفة، والقيود المختلفة على الحدود. وبشكل عام، طرحت جهود احتواء كوفيد-19 تحديات كبيرة بالنسبة لحرية المرور العابر بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفع العديد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بعض القيود لصالح الإغلاق الجزئي، وفقاً للحالة الوبائية. ونفذت أيضاً تدابير مثل حلول تيسير التجارة الرقمية أو اللاتماسية؛ والممرات ذات الأولوية لتسريع التخليص؛ والمعالجة والتسليم بشكل لا تماس فيه؛ وخفض الرسوم أو العقوبات المتعلقة بتخزين الشحنات. وقد وضعت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوائح للنقل والمرور العابر وتيسير التجارة تتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة والمبادئ التوجيهية الصحية لمنظمة الصحة العالمية لتيسير النقل والتجارة.

15 - وأصدر برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مبادئ توجيهية للإدارات الجمركية من أجل تكيف استخدامها للنظام الآلي للبيانات الجمركية حول العالم (ASYCUDAWorld) مع حالة جائحة كوفيد-19. وقد دخل الإطار القانوني الجديد للرقمنة الكاملة لنظام النقل الدولي بالطرق البرية المشار إليه باسم النظام الإلكتروني للنقل الدولي بالطرق البرية (eTIR) حيز النفاذ في أيار/مايو 2021. ويتيح النظام الإلكتروني للنقل الدولي بالطرق البرية إتمام عمليات عبور الحدود بوسائل غير ورقية ولا تماسية، وسيستمر بأهمية كبيرة في ضمان استمرار عمل الحدود في ظل حالات الطوارئ المماثلة.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت أوزبكستان وتركمانستان إلى اتفاقية كيوتو المنقحة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها، مما رفع عدد الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية غير الساحلية إلى 21 (66 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية).

17 - وبالرغم من الفرص المتاحة لاستخدام الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن النقل الدولي للبضائع والركاب من أجل التعاون والاستجابة في ظل حالات الجوائح، فإن هناك حاجة إلى تعزيزها عبر إضافة المزيد من الأحكام لاستخدامها أثناء حالات الطوارئ. وهناك حاجة أيضا إلى أن تتضمن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى الصكوك القانونية ذات الصلة المتعلقة بالمرور العابر والنقل وأن تزيد من استخدامها لتعزيز ما تتسم به آليات الربط عبر الحدود وسلاسل الإمداد من قدرة على الصمود.

الأولوية 2: تطوير البنى التحتية وصيانتها

18 - أثرت جائحة كوفيد-19 على تطوير البنية التحتية للنقل في العديد من البلدان. وأخر بعض البلدان مشاريع البنى التحتية المادية غير الضرورية أو خفض مستوياتها بسبب الخسائر في إيرادات رسوم المرور وتحويل الموارد. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد استأنف مشاريع البنى التحتية في الربع الثالث من عام 2020، فإن التقدم لا يزال بطيئا. غير أن التأخير في المشاريع كان مؤقتا في معظمه. ووفقا للبنك الدولي، أبلغت البلدان النامية عن إلغاء أو تأخير أكثر من 250 مشروعا للبنى التحتية، حيث بلغ عدد المشاريع التي تواجه التعطيل ذروته في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، وقد تناقص هذا العدد منذ ذلك الحين. وبحلول نهاية عام 2020، كان ما يقرب من 20 في المائة من المشاريع المعطلة قد استأنف نشاطه.

19 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، ما فتئت بعض البلدان النامية غير الساحلية تبذل الجهود لتوسيع وتحسين بنيتها التحتية في مجال النقل. فعلى سبيل المثال، زادت باراغواي الإنفاق على أعمال توسيع الطرق بنسبة 17 في المائة خلال عام 2020؛ وبدأت بوتسوانا وزامبيا في أيار/مايو 2021 تشغيل جسر كازونغولا وهو جسر بري يضم خطا للسكة الحديدية ويربط البلدين؛ وتنفذ كازاخستان برنامج نورلي جول الحكومي لتطوير البنية التحتية للفترة 2020-2025، الذي تقوم من خلاله ببناء وتأهيل 10 000 كيلومتر من الطرق وإصلاح 11 000 كيلومتر أخرى؛ وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، افتتحت أفغانستان وإيران معا خط سكة حديد هرات - خواف. وبدأ بناء سكة حديد تمتد من كانو (نيجيريا) إلى مارادي (النيجر) في شباط/فبراير 2021.

20 - وفي عام 2020، أثرت حالات الجفاف التاريخية في حوض نهر باراغواي على الممر المائي بين باراغواي وبارانا، وهو طريق النقل الرئيسي للتجارة الدولية في باراغواي. وفي بداية عام 2021، تعرضت بعض البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها بوتسوانا وباراغواي وزمبابوي وملاوي، لأضرار في الطرق والجسور بسبب العواصف المطيرة الشديدة، مما يؤكد أهمية اتسام البنى التحتية للنقل بالقدرة على الصمود.

21 - وعموما، يلزم تشييد ما يقرب من 200 000 كيلومتر من الطرق المعبدة وأكثر من 46 000 كيلومتر من السكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية للوصول إلى المتوسط العالمي لكثافة الطرق/السكك الحديدية. ومن المهم أن تشمل جهود التعافي زيادة في تعبئة الموارد من أجل تطوير البنية التحتية للنقل.

22 - وارتفع عدد المسافرين جوا (ملايين الركاب - الكيلومترات) في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 2 في المائة بين عامي 2018 و 2019. غير أن ظهور كوفيد-19 شكل تحديا غير مسبوق لقطاع

الطيران. ووفقا لاتحاد النقل الجوي الدولي، سجلت حركة المسافرين على مستوى العالم جوا انخفاضا بنسبة 66 في المائة في عام 2020 ككل - وهو أشد انخفاض في تاريخ الطيران، وتأثرت البلدان النامية غير الساحلية بشكل كبير. واستشرافا للمستقبل، سيكون استمرار السيطرة على معدلات الإصابة، وزيادة التلقيح والدعم من جانب الحكومات، من الأهمية بمكان في دفع عملية التعافي في قطاع الطيران، مع ضمان توافقها مع الأهداف المناخية.

23 - وزادت الاشتراكات في خدمات الهواتف المحمولة في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 4 في المائة بين عامي 2018 و 2019، في حين زادت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 27,4 في المائة من السكان. وبالمقارنة، بلغت نسبة الأفراد الذين كانوا يستخدمون الإنترنت في الاقتصادات المتقدمة 87 في المائة في عام 2019. وفي عام 2019، كانت نسبة 21 في المائة فقط من النساء في البلدان النامية غير الساحلية تستخدم الإنترنت، مقارنة بنسبة 33 في المائة من الرجال؛ وكان 16 في المائة فقط من سكان الريف يستخدمون الإنترنت، مقارنة بنسبة 49 في المائة في المناطق الحضرية. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه تحسين الاتصال بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية ارتفاع تكاليف النطاق العريض مقارنة بالبلدان الساحلية؛ وعدم وجود بنية تحتية؛ وانخفاض القوة الشرائية؛ ومحدودية مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية.

24 - وقد أبرز كوفيد-19 الحاجة المتزايدة للاتصال الرقمي والتكنولوجيات الرقمية التي تتيح التباعد البدني. وفي حين أن بعض البلدان النامية غير الساحلية شجعت الاتصال الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بتخفيف القيود التنظيمية وخفض التعريفات الجمركية، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لسد الفجوة الرقمية. ويلزم إجراء إصلاحات تشريعية وسياساتية تهيئ بيئة مواتية للأعمال التجارية الرقمية لزيادة سرعة شبكة الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الوصول إليها.

25 - وازداد متوسط نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية من 56,3 في المائة في عام 2017 إلى 58,0 في المائة في عام 2019. ولا يزال هناك تفاوت كبير بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث يحصل على الكهرباء 87 في المائة و 45 في المائة على التوالي في هذه المناطق. وبالمثل، تتفاوت إمكانية الوصول بتفاوت مستويات الدخل. والتقدم المحرز في الحصول على وقود الطهي النظيف والتكنولوجيات التنظيمية بطيء. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة كانت 27 في المائة في عام 2019، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 66 في المائة. وقد أبرزت الجائحة الأهمية الشديدة لحصول المرافق الصحية على إمداد غير منقطع بالكهرباء، فضلا عن توزيع المياه والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

الأولوية 3: التجارة الدولية وتيسير التجارة

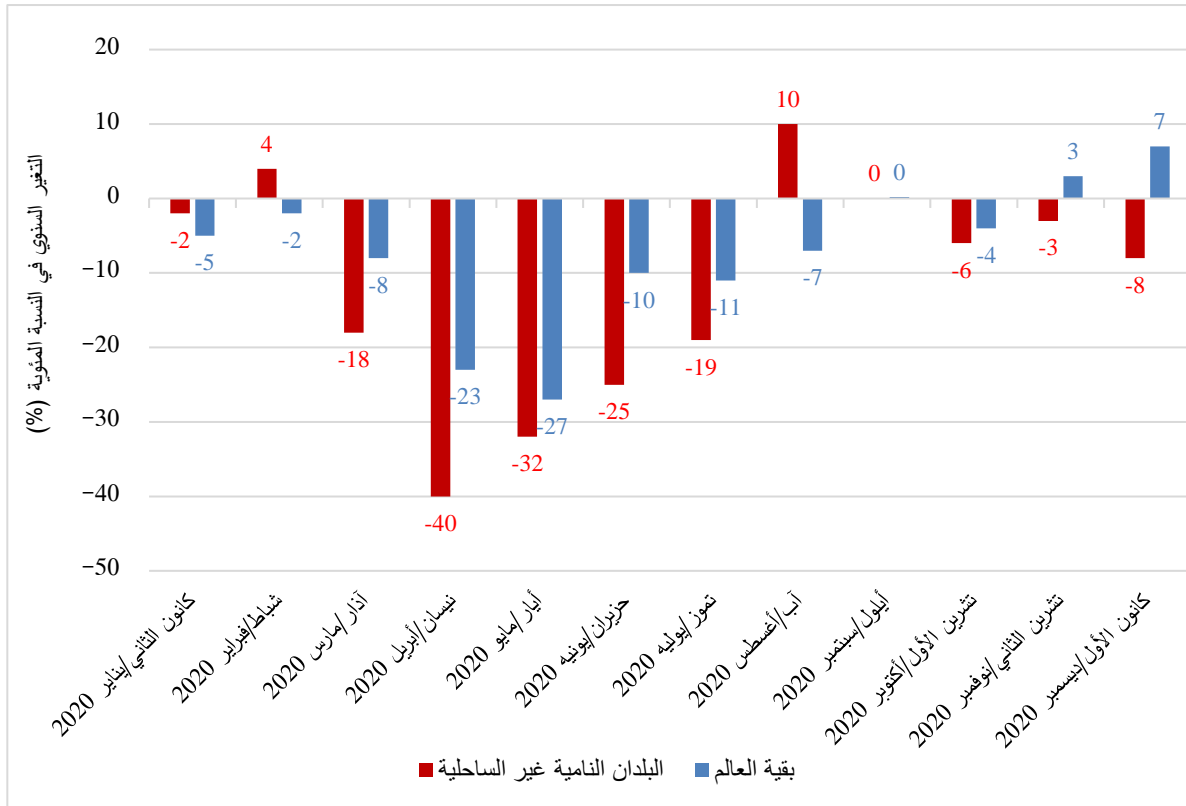
26 - تؤدي التجارة الدولية دورا هاما في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، كما يتضح من القيمة المرتفعة نسبيا للتجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت تبلغ 73 في المائة في عام 2019. ونظرا لاعتماد البلدان النامية غير الساحلية اعتمادا كبيرا على التجارة، ولا سيما تصدير السلع الأساسية، فإنها تتأثر بشدة وبصفة خاصة بما يشهده العرض والطلب من صدمات عالمية. ونتيجة لكوفيد-19، تقلصت تجارة السلع العالمية بنسبة 6 في المائة، وخلف ذلك أثرا وخيما على البلدان النامية غير الساحلية بشكل خاص.

27 - ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، انخفضت صادرات البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 40 في المائة بين نيسان/أبريل 2019 ونيسان/أبريل 2020، أي بما يقرب من ضعف الانخفاض الذي شهدته الصادرات العالمية نتيجة كوفيد-19. ومع انتعاش التجارة العالمية في أواخر عام 2020، واصلت صادرات البلدان النامية غير الساحلية انخفاضها بنسبة تصل إلى 8 في المائة، في حين ارتفعت الصادرات العالمية بنسبة 7 في المائة. انظر الشكل الأول.

الشكل الأول

التطور الشهري للصادرات في البلدان النامية غير الساحلية وفي العالم

(النسبة المئوية)

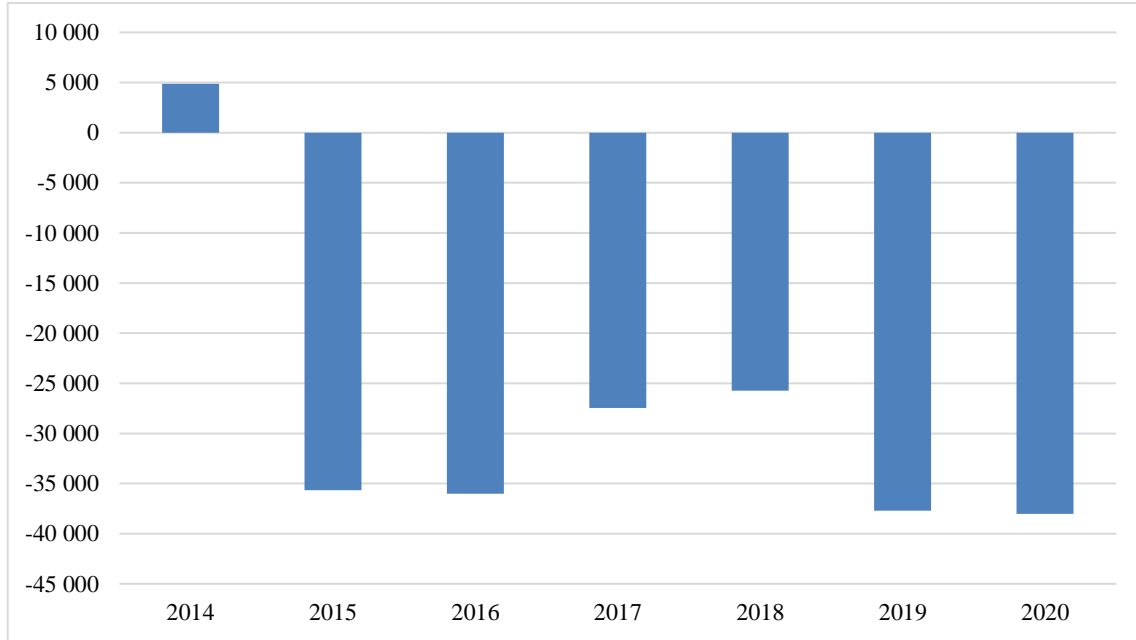


المصدر: أمانة منظمة التجارة العالمية، استناداً إلى بيانات مستمدة من مرصد البيانات التجارية.

28 - ووفقاً للأونكتاد، تدهور الميزان التجاري للبلدان النامية غير الساحلية من -36 بليون دولار في عام 2019 (16 في المائة من الواردات) إلى -37 بليون دولار في عام 2020 (18 في المائة من الواردات). وما فتئت البلدان النامية غير الساحلية تواجه عجزاً تجارياً لسنتين متتاليتين (انظر الشكل الثاني). وهذا يدل على زيادة في تمويل الواردات من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض، مما يثير المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. ويحول العجز التجاري المستمر أيضاً دون بذل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة.

الشكل الثاني
الميزان التجاري للبلدان النامية غير الساحلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

29 - وقد كشفت الجائحة عن أوجه قصور في نظم تيسير التجارة، وهي تهدد بتقويض التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة. وأثر إغلاق الحدود واتخاذ تدابير حدودية تهدف إلى كبح انتشار الفيروس من جانب بلدان المرور العابر على حركة السلع والخدمات إلى البلدان النامية غير الساحلية. وقد أثر ذلك بشدة على البلدان النامية غير الساحلية حيث أصبح من الصعب ربطها بالأسواق العالمية. وزادت هذه الحالة من حدة التحديات التي تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك استتالة فترات التصدير، وارتفاع تكاليف التجارة، وعدم اليقين بشأن الأوقات اللازمة للمرور العابر.

30 - غير أن الجائحة أتاحت أيضاً فرصاً للتعجيل بتنفيذ تدابير تيسير التجارة التي يمكن أن تسهم في كبح الفيروس وتيسير التجارة. وزادت بعض البلدان النامية غير الساحلية، في إطار تصديدها لكوفيد-19، من استخدام الأدوات الرقمية لتبسيط العمليات الحدودية، مثل رقمنة الوثائق المتصلة بالتجارة. غير أن البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة لا تزال متخلفة عن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة. وبحلول نيسان/أبريل 2021، كانت تلك البلدان قد نفذت ما يقدر بنسبة 50,7 في المائة من جميع الالتزامات التي يمكن الإبلاغ عنها في اتفاق منظمة التجارة العالمية، مما يشكل ارتفاعاً مقارنة بنسبة 34,7 في المائة في عام 2020. وحُدِّت نسبة إجمالية قدرها 14,7 في المائة من هذه الالتزامات باعتبارها مستنفذة في إطار وقت إضافي (الفئة باء)، وحددت نسبة إضافية تبلغ 34,7 في المائة من جانب البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها بحاجة إلى المساعدة التقنية من أجل التنفيذ (الفئة جيم). وقد أبرز كوفيد-19 أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق منظمة التجارة العالمية، ولا سيما التدابير الرامية إلى تيسير المرور العابر، وتوفير المعلومات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

31 - كما أبرزت الجائحة أهمية التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما التجارة الإلكترونية. وقد ازداد استخدام التجارة الإلكترونية بشكل كبير على الصعيد العالمي. غير أن البلدان النامية غير الساحلية تخلفت عن الركب بسبب عدم كفاية البنى التحتية الرقمية، مما حرمها من الفرص المحلية والدولية على السواء.

الأولوية 4: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

32 - واصلت البلدان النامية غير الساحلية سعيها إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي كوسيلة للتغلب على التحديات المرتبطة بموقعها غير الساحلي وتعزيز الروابط مع الاقتصاد العالمي. ووفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، شاركت البلدان النامية غير الساحلية، حتى حزيران/يونيه 2021، في ما متوسطه 4,2 من الاتفاقات التجارية الإقليمية. وكانت البلدان التي تقع في أوروبا وآسيا طرفا في ما متوسطه نحو خمسة اتفاقات تجارية إقليمية، مقارنة بثلاثة اتفاقات في المتوسط شاركت فيها البلدان النامية غير الساحلية الواقعة في أفريقيا.

33 - ويتسم الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. وقد بدأت التجارة بموجب الاتفاق رسميا في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وقد صُنق 13 بلدا من هذه البلدان حتى الآن على الاتفاق. ووافقت البلدان المصدقة على الاتفاق على تحرير ما يصل إلى 97 في المائة من بنود التعريفات الجمركية على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في السلع والخدمات. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه بحلول عام 2035، يمكن للاتفاق أن يزيد إجمالي الصادرات في أفريقيا بنسبة 29 في المائة، والتجارة داخل القارة بنسبة 81 في المائة، وبالصادرات إلى بقية أنحاء العالم بنسبة 19 في المائة، مع تحقيق قطاع الصناعة التحويلية لمعظم المكاسب. ومن المتوقع أن تزيد البلدان النامية غير الساحلية مثل إثيوبيا ورواندا وزمبابوي وملاوي صادراتها داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنسبة 59 في المائة و 38 في المائة و 59 في المائة و 34 في المائة على التوالي بحلول عام 2035، مقارنة بالنسب التي كانت ستُسجل في حال عدم وجود الاتفاق. ومن المتوقع أيضا أن ينهض الاتفاق بالاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة.

34 - وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يشير توقيع اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى تجدد الزخم نحو تحقيق التكامل الإقليمي. ويغطي الاتفاق مجالات التجارة في السلع والخدمات، والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني. كما يضع قواعد جديدة للتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية وعمليات الشراء الحكومية والمنافسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية، فإن الاتفاق ذو أهمية بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فضلا عن بلدان المرور العابر المجاورة لها.

35 - وتواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بتقديم الدعم لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. والبرنامج الخاص بمثابة منبر فعال لبلدان وسط آسيا، إلى جانب أفغانستان وأذربيجان، للتعاون في مواضيع تقنية تشمل الطاقة، والنقل المستدام، والتجارة، والتنمية القائمة على المعرفة، والابتكار والمساواة بين الجنسين، في المنطقة. وبالمثل، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي تدعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع استراتيجيات التنفيذ الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

36 - وفي خضم الجائحة، أطلقت عدة مبادرات جديدة للتعاون الإقليمي من أجل التخفيف من حدة الأزمات والتعافي. واعتمد البرنامج الخاص إعلان بشيك: تعزيز التعاون الإقليمي لدعم التعافي الاجتماعي الاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19. كما اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادئ توجيهية لتنسيق وتيسير حركة السلع والخدمات الحيوية عبر المنطقة. ويقوم الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوضع "المبادئ التوجيهية القارية بشأن تيسير التجارة والنقل لحركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر أفريقيا أثناء جائحة كوفيد-19". وتعمل عدة بلدان في أمريكا اللاتينية على "النافذة الموحدة للتجارة الخارجية 2,0"، التي توفر خاصيات وظيفية جديدة وتكنولوجيا محدثة وأوقات استجابة أسرع للحصول على الموافقة، كما تكفل انخفاض التكاليف، واستخدام رموز قائمة على بارامترات، وآليات الدفع الإلكترونية لزيادة الأمن السيبراني.

الأولوية 5: التحول الاقتصادي الهيكلي

37 - كان التقدم المحرز نحو التحول الاقتصادي الهيكلي محدوداً في معظم البلدان النامية غير الساحلية. وبلغت القيمة المضافة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2018 و 2019. وظلت حصة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات أقل من 20 في المائة على الرغم من الجهود المبذولة لإحداث تغيير هيكلي، وذلك رغم تسجيل زيادة طفيفة في هذه النسبة لتبلغ 18,1 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 17,2 في المائة في عام 2019 (الشكل الثالث). وعلى الرغم من أن القيمة المضافة لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى (46 في المائة في عام 2019)، فإنها كانت أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 65 في المائة. وظلت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في تجارة الخدمات التجارية منخفضة أيضاً، وسجلت عجزاً في تجارة الخدمات بلغ 11 مليار دولار في عام 2019.

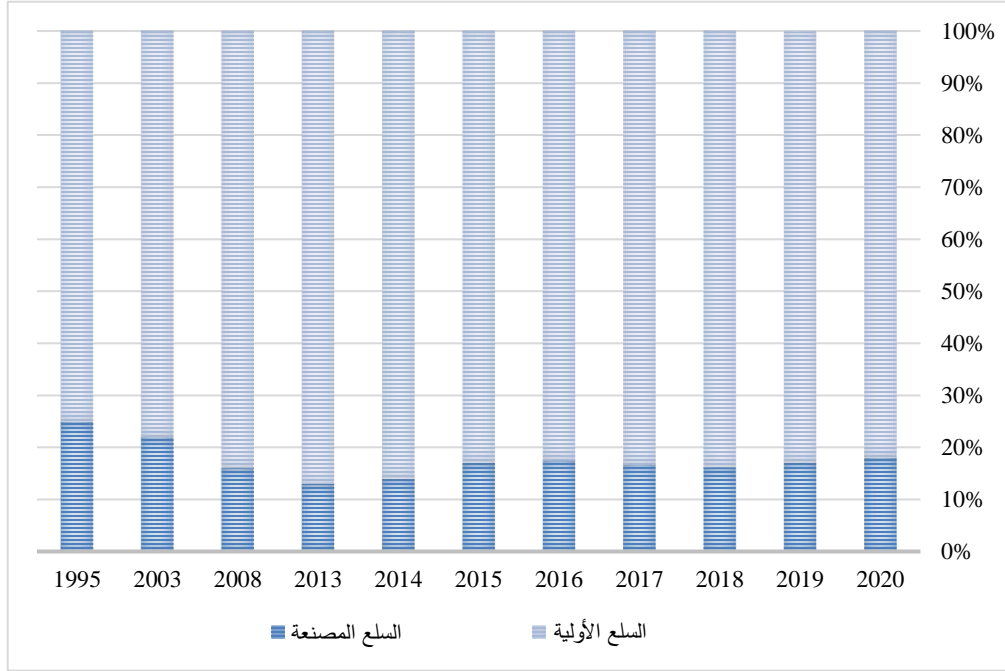
38 - ولا يزال قطاع الزراعة هو القطاع الرئيسي الذي يوفر فرص العمل في البلدان النامية غير الساحلية، حيث يستوعب نسبة 43,8 في المائة من العمالة في المتوسط. وارتفعت القيمة المضافة لمساهمة قطاع الزراعة من 14,71 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 17,22 في المائة في عام 2019؛ غير أنه لوحظ أن هناك انخفاضاً في 16 بلداً. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تشهد انخفاضاً في الإنتاجية الزراعية، وهي تضيع بالتالي فرصة التصنيع الزراعي وتوسيع سلاسل القيمة الزراعية.

39 - وتمثل السلع الأساسية أكثر من 60 في المائة من الصادرات من 80 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية. وينعكس عدم التنوع في صادرات هذه البلدان في مؤشر التركيز⁽¹⁾ الذي ظلت نسبته حوالي 0,45 في المائة منذ اعتماد برنامج عمل فيينا. ويؤدي ذلك إلى الهشاشة إزاء الصدمات الخارجية، ويحد من القدرة التنافسية والقدرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وقد كشفت الجائحة عن مواطن ضعف هيكلية في البلدان المنتجة للسلع الأساسية، حيث أدت إلى إغلاق المناجم وتعطل الزراعة، مما خلف تأثيراً مباشراً على إمدادات هذه السلع الأساسية. وأسهم ذلك في حدوث انخفاضات حادة وتقلبات عالية في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف، وبالتالي إلى أوجه عدم يقين كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

(1) يظهر مؤشر تركيز المنتجات كيفية تركيز الصادرات والواردات من فرادى البلدان على عدد قليل من المنتجات أو توزعها بطريقة أكثر تجانساً بين طائفة من المنتجات. وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 1، وتشير القيمة الأقرب إلى 1 إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات.

الشكل الثالث

حصة السلع الأولية والسلع المصنعة في الصادرات



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

40 - وعلى الرغم من أهمية القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، فإنه لا يزال محدوداً ويتألف أساساً من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتبين البيانات المستقاة من قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أن معظم البلدان النامية غير الساحلية لا تزال متخلفة عن الركب من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وفي عام 2020، لم يُصنّف سوى بلد واحد من البلدان النامية غير الساحلية ضمن البلدان العشرين الأولى من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. واحتل أكثر من نصف هذه البلدان مراتب في النصف الأسفل من القائمة. ويبرز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 أنه في البلدان المنخفضة الدخل، التي تشمل العديد من البلدان النامية غير الساحلية، ينفق صاحب الأعمال نحو 50 في المائة من الدخل الفردي في البلد لإطلاق شركة، مقارنة بنسبة 4,2 في المائة فقط في الاقتصادات المرتفعة الدخل. وسلط الضوء أيضاً على الوقت الذي يستغرقه بدء الأعمال التجارية باعتباره أحد الصعوبات، حيث تستغرق عملية مباشرة عمل تجاري وقتاً أطول بما يقرب من ست مرات في المتوسط في الاقتصادات المصنفة ضمن المراتب الـ 50 الأدنى مقارنةً بالاقتصادات المصنفة ضمن المراتب الـ 20 الأعلى. وقد أثر كوفيد-19 سلباً على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لأنها تميل إلى أن يكون لديها أصول واحتياجات نقدية أقل للتخفيف من وطأة حالات نقص السيولة الناجمة عن الإغلاق.

الأولوية 6: وسائل التنفيذ

41 - زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 3,8 في المائة بين عامي 2018 و 2019 لتصل إلى 29,5 بليون دولار، وهو ما يمثل 18 في المائة من المساعدة

الإئتمانية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. ولا تزال تدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية متركزة في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام 2019، تلقت خمسة بلدان ما يقرب من 53 في المائة من المساعدة الإئتمانية الرسمية. ولا تزال هذه المساعدة تمثل مصدراً بالغ الأهمية للتمويل الإئتماني الخارجي ووسيلة هامة للتعافي المستدام للبلدان النامية غير الساحلية.

42 - وفي عام 2019، تلقت البلدان النامية غير الساحلية مدفوعات من مبادرة المعونة لصالح التجارة بلغت 7,7 بلايين دولار، أي أقل بقليل مما كانت عليه في عام 2018 (8,0 بلايين دولار). وظلت حصة مبادرة المعونة لصالح التجارة التي تذهب إلى البلدان النامية غير الساحلية، التي بلغت نسبة 17 في المائة، مستقرة منذ عام 2017 مقارنة بالمدفوعات العالمية. وذهب ما يقرب من ثلث تدفقات مبادرة المعونة لصالح التجارة للبلدان النامية غير الساحلية في عام 2019 إلى البنية التحتية للطاقة (30,8 في المائة)، و 27,6 في المائة إلى الزراعة، و 20,1 في المائة إلى البنية التحتية للنقل والتخزين، و 21,5 في المائة إلى فئات أخرى.

43 - ووفقاً للأونكتاد، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 31 في المائة من 22,3 بليون دولار في عام 2019 إلى 15,4 بليون دولار في عام 2020. وجاء ذلك على خلفية انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 42 في المائة في عام 2020، مقارنة بمستويات عام 2019. وأشار الأونكتاد أيضاً إلى أن الإعلانات عن ضخ استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات جديدة، التي تشكل مؤشراً على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، انخفضت بنسبة 52 في المائة. غير أن أحد المؤشرات المشجعة هو الزيادة بنسبة 28 في المائة في قيمة تمويل المشاريع الدولية، ويعزى ذلك إلى الصفقات في مجال البنى التحتية للطاقة المتجددة والنقل. وفي ظل التأثيرات الاقتصادية المعاكسة الكبيرة في عام 2021، من غير المرجح أن ينتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية. وسيكون دور هيئات ترويج الاستثمار وتأهبها حاسمي الأهمية في تيسير العودة إلى مستويات أعلى من الاستثمار.

44 - وكما ذكر أعلاه، انخفضت تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 6,1 في المائة بين عامي 2019 و 2020. وقد كان للقيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود لوقف انتشار كوفيد-19 تأثير غير مسبوق على العمالة المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تكلفة إرسال التحويلات المالية على الصعيد العالمي مرتفعة إذ تبلغ نسبتها 6,8 في المائة، وهو ما يتجاوز بكثير النسبة المستهدفة بموجب أهداف التنمية المستدامة البالغة 3 في المائة. ويتسبب انخفاض التحويلات في فقدان العديد من الأسر المعيشية الضعيفة مصدراً مالياً أساسياً يمدّها بالحياة.

45 - وتؤدي الآثار المالية المترتبة على هذه الجائحة إلى زيادة احتمال تعرض البلدان النامية غير الساحلية إلى حالة من المديونية الحرجة، والحد من المجال اللازم للقيام بالاستثمارات الحيوية اللازمة للتعافي، بما في ذلك الحصول على اللقاحات. وبلغت الديون الخارجية في البلدان النامية غير الساحلية 58,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مقارنة بمتوسط قدره 25,9 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتصنف عشرة بلدان نامية غير ساحلية على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، في حين أن ثمانية منها تواجه خطراً متوسطاً في هذا المجال. وقدّر متوسط إجمالي خدمة الدين بنسبة 28 في المائة من إيرادات صادرات البلدان النامية غير الساحلية في عام 2019، في ارتفاع عن نسبة 18,4 في المائة المسجلة في عام 2014. ويحق لـ 22 من البلدان

النامية غير الساحلية تعليق مدفوعات خدمة الدين بموجب مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. وبلغ مجموع مدفوعات خدمة الدين المستحقة على هذه البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة 9,1 بلايين دولار في عام 2020 و 9,4 بلايين دولار في عام 2021. غير أن الدين الخارجي لكثير من البلدان النامية غير الساحلية هو في الغالب دين خاص غير مضمون.

رابعاً - الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛ وخريطة طريق الأمم المتحدة للتعبيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ والمتابعة والاستعراض

46 - دعت الجمعية العامة في قرارها 233/74 و 228/75 الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا لمساعدتها على التصدي بفعالية للجائحة (228/75). ويسلط هذا الفرع الضوء على الجهود المبذولة في معظمها في إطار خريطة الطريق من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

47 - وواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا وتنسيق إعداد نداء مشترك للأمم المتحدة لتيسير النقل والمرور العابر إلى البلدان النامية غير الساحلية ومنها، وإعداد بيان مشترك مع منظمة الجمارك العالمية بشأن تيسير التجارة والمرور العابر خلال جائحة كوفيد-19. وقدم المكتب دعماً فنياً كبيراً للبلدان النامية غير الساحلية بشأن كوفيد-19، وشارك في تنظيم عدة اجتماعات مع الشركاء، بما في ذلك اجتماع لفريق من الخبراء مع مكاتب المنسقين المقيمين بشأن أثر كوفيد-19 على البلدان النامية غير الساحلية وسبل التصدي للجائحة؛ واستدامة النقل والربط التجاري في منطقة بحر قزوين؛ والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز حسن سير عمل الممرات؛ وإعداد تقرير مشترك مع مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية عن تأثير كوفيد-19 على البلدان النامية غير الساحلية وسبل التصدي للجائحة؛ وتمويل التعافي المستدام من كوفيد-19 في البلدان النامية غير الساحلية. وأجرى المكتب، بالتعاون مع الشركاء، حلقات عمل تدريبية افتراضية لصانعي السياسات من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بشأن تعزيز القدرات في مجال تطوير مشاريع البنية التحتية للنقل المقبولة مصرفياً.

48 - وقدمت مكاتب المنسقين المقيمين الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في إجراء تقييم وطني للأثر الاجتماعي الاقتصادي لكوفيد-19 وسبل التصدي له، وفي وضع خطط للتنمية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الإنمائية الخمسية لكازاخستان للفترة 2021-2025، والخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (للفترة 2021-2025) لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

49 - وفي عام 2020، روجت اللجنة الاقتصادية لأوروبا للبروتوكول الإضافي لاتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني وتنفيذه في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وتعمل اللجنة على تفعيل خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية، وستقوم على نحو تجريبي بتنفيذ آلية لإدارة الممرات. وهي أيضاً بصدد تيسير وضع اتفاقية موحدة للسكك الحديدية للنقل الدولي للبضائع بالسكك الحديدية. وقد وضعت اللجنة مجموعة من مؤشرات الربط المستدام لشبكات النقل الداخلي وأنشأت مرصداً دولياً للبنية التحتية للنقل. ووضعت منهجية تقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل أهداف

التمتية المستدامة التي تعطي الأولوية للناس، لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك من مشاريع البنى التحتية من حيث الامتثال لأهداف التتمية المستدامة.

50 - وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريراً عن أثر كوفيد-19 على ربط شبكات النقل واللوجستيات في البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا الجنوبية، يقدم مجموعة من التوصيات السياساتية لتحسين تيسير التجارة وربط شبكات النقل. وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضاً تحليلاً للتقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا الجنوبية في مجالي تيسير اللوجستيات التجارية ورقمنتها وقدمت توصيات.

51 - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية ومناير الحوار الإقليمي للبلدان الآسيوية النامية غير الساحلية. وشارك 250 مشاركاً من البلدان الآسيوية النامية غير الساحلية في فعاليتها لبناء القدرات بشأن التجارة وتيسير التجارة خلال عامي 2019 و 2020. وساعدت اللجنة منغوليا على الانضمام إلى الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر 2020. وهي ما فتتت تدعم البلدان الآسيوية النامية غير الساحلية في وضع السياسات القائمة على الأدلة والمفاوضات التجارية، وقد ساعدت العديد منها في الانضمام إلى الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقدمت اللجنة الدعم، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي، إلى تركمانستان وكازاخستان في الربط بموانئ إيران البحرية.

52 - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي، باعتبارها الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي، بمواصلة المساهمة في تنفيذ مهام المنصة، التي حلت محل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في عام 2020. ووفرت المنصة خدمات الدعوة والتخطيط البرنامجي لـ 34 بلداً أفريقياً في عام 2020 في إطار التصدي الاجتماعي - الاقتصادي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأزمة كوفيد-19. ونهضت المنصة أيضاً بتدخلات استراتيجية من أجل أهداف التتمية المستدامة من خلال بوابة بيانات التتمية التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا والاستراتيجية الأفريقية للبيانات والإحصاءات. وأطلقت المنصة وشركاؤها المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية - وهي منصة رقمية تمكن البلدان الأفريقية من شراء معدات طبية ولقاحات معتمدة، بما في ذلك لقاحات كوفيد-19.

53 - وقدمت المنصة وشركاؤها دعماً تقنياً افتراضياً للبلدان فيما يتعلق بإدارة الديون وإعادة هيكلتها نتيجة لكوفيد-19. ودعا الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إدخال مزيد من التحسينات على مبادرة تعليق سداد خدمة الدين عبر تمديد مدتها الزمنية وتغطيتها القطرية وضمان مشاركة الدائنين من القطاع الخاص.

54 - وقدم الأونكتاد الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في عام 2020 بتنفيذ التزامات تيسير التجارة والمرور العابر الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية. ودعمت أتمتة عمليات التخليص الجمركي من خلال برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في 21 بلداً نامياً غير ساحلياً. وقدم الدعم أيضاً لبناء القدرات في مفاوضات انضمام جنوب السودان إلى منظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد الدعم إلى 11 بلداً نامياً غير ساحلياً في مجال التجارة الإلكترونية، بما فيها رواندا، حيث ساعد في وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية. وواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية لتقييم قدراتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. وفي شباط/فبراير 2021، أطلق الأونكتاد مؤشر القدرات الإنتاجية، وهو مؤشر مركب يتيح لوضعي السياسات

قياس أدائهم في بناء القدرات الإنتاجية. كما أجرى استعراضات لسياسات الاستثمار في أرمينيا وأوزبكستان وبوركينا فاسو، وواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية لتحسين بيئة أعمالها. وقدم الأونكتاد الدعم إلى 18 بلدا ناميا غير ساحلي من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

55 - ووضع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عروضاً موجزة وحلقات دراسية شبكية عن كوفيد-19 لمساعدة الحكومات في اعتماد نهج قائم على الوعي بالمخاطر إزاء التعافي وإعادة التأهيل. وقدم المكتب أيضاً الدعم التقني لعدة بلدان نامية غير ساحلية لتحديث استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بحيث تشمل الأخطار البيولوجية وذلك في إطار النهج المتعددة الأخطار إزاء الوقاية والحد من المخاطر. وفي عام 2020، وضع المكتب مع شركائه وثيقة توجيهية بشأن كيفية إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ ضمن إطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة. وطوال عام 2020، قدم المكتب الدعم للبلدان في وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث للوفاء بالموعد النهائي المحدد في عام 2020 للهدف هاء من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

56 - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تشجيع البنى التحتية والتجارة المتسمة بالاستدامة وبانخفاض الانبعاثات الكربونية، وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية. فعلى سبيل المثال، يدعم البرنامج منغوليا في إعدادها لخريطة طريق وطنية بشأن معايير الوقود النظيف وانبعاثات المركبات. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز القدرة المؤسسية في تنفيذ المعايير الدنيا لأداء الطاقة وبرنامج توسيم أجهزة الإضاءة والأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة. ويدعم البرنامج أيضاً التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال وضع سياسات وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذها في سبع بلدان نامية غير ساحلية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية لتعزيز قدرات باراغواي وبوليفيا فيما يتعلق بالمسائل البيئية.

57 - وتدعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ البلدان النامية غير الساحلية في التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي عام 2020، اتخذ ما مجموعه 30 بلدا ناميا غير ساحلي تدبيراً واحداً على الأقل لصياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وفقاً لما تتضمنه الاتفاقية من مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بعملية خطط التكيف الوطنية. وحتى حزيران/يونيه 2021، كانت ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية فقط قد أعدت خطط التكيف الوطنية، وكان هناك بلد واحد فقط قد قدم مساهمته الثانية المحددة وطنياً إلى الاتفاقية. ويسرع الصندوق الأخضر للمناخ أيضاً من دعمه للتعافي من الجائحة المتسم بالقدرة على مواجهة تغير المناخ. وحصل 23 بلداً نامياً غير ساحلي على دعم تمويلي قدره 3 ملايين دولار لصياغة خطط تكيف وطنية من برنامج دعم التأهب التابع للصندوق الأخضر للمناخ.

58 - ويضطلع مركز التجارة الدولية بعدد من المبادرات في البلدان النامية غير الساحلية لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، والتصدي لمسألة الحواجز غير الجمركية أمام تيسير التجارة، وتمكين صغار المزارعين. وفي عام 2020، قدم المركز الدعم لأفغانستان وبوركينا فاسو ومالي في إنشاء بوابة لتيسير التجارة. ودعم المركز بوركينا فاسو في تشخيص القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي عام 2020، دعم أيضاً بوركينا فاسو ومالي والنيجر في تحسين بيئاتها التجارية وسهل ربط المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالأسواق الإقليمية والدولية. وفي فيرغيزستان وطاجيكستان، يعمل المركز على تحسين القدرة

التنافسية لقطاعي النسيج والملابس. كما أنه يدعم تنمية التجارة داخل المنطقة والتجارة الدولية في خمسة بلدان في آسيا الوسطى من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتبسيط الإجراءات الحدودية.

59 - وأسهم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وقدرتها على الاتصال الإلكتروني وجودتها، من خلال المبادرات الإقليمية ومختلف برامج بناء القدرات. وقدم الاتحاد الدعم التقني، وذلك على سبيل المثال في وضع مشروع قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بروندي؛ ووضع السياسة الوطنية للنطاق العريض في ليسوتو؛ ووضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني في إسواتيني وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وإصلاح الهيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتصميم الخطة الوطنية للاتصالات في باراغواي؛ وإنشاء نقاط وطنية لتبادل الإنترنت في أفغانستان وبوتان وبوليفيا؛ والتدريب على الأمن السيبراني والمهارات الرقمية في أوزبكستان؛ والتدريب على المعلوماتية في قيرغيزستان؛ وإعداد البرنامج الوطني لإدارة طيف الترددات الراديوية في مولدوفا.

60 - وفي عام 2020، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية غير الساحلية في مجالات تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لكوفيد-19، والتحول الهيكلي، وتعزيز الحلول الرقمية، وتحسين الحوكمة، ومنع حدوث الأزمات، وزيادة القدرة على الصمود، وتشجيع الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والمساواة بين الجنسين.

61 - وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية غير الساحلية في مجال التصدي للجائحة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتوفير معدات الوقاية الشخصية لمستشفيات الولادة. كما أسهم في الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية من خلال توفير البيانات السكانية، والمساعدة في تسخير العائد الديمغرافي وتعزيز المساواة بين الجنسين.

62 - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم في تعميم معايير وحلول إدارة الطاقة في العمليات الصناعية، وتحسين فرص الحصول على الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في الصناعات. وتنفذ المنظمة عدة برامج في البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها أفغانستان وأرمينيا ورواندا ومولدوفا. وتتطوي هذه البرامج على وضع السياسات الصناعية والإحصاءات المتعلقة بها؛ وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتيسير التجارة ورفع قدرة المؤسسات على المنافسة؛ وتعزيز الحصول على الطاقة؛ والإدارة البيئية. وفي عام 2020، وافق المجلس التنفيذي للمنظمة على وضع برنامجين قطريين جديدين في أوغندا وبروندي. وقامت المنظمة بتشغيل برامج الشراكات القطرية في أربع بلدان نامية غير ساحلية إضافية هي: إثيوبيا ورواندا وزامبيا وقيرغيزستان.

63 - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لإثيوبيا في قطاعي الصحة والتعليم فيما يتعلق بتركيب نظم الطاقة المتجددة، وشراء المواد والمعدات الصحية، وتوفير الاتصال الساتلي لمدارس ثانوية مختارة. وفي مالي، نجح المكتب في إعادة تأهيل ميناء كونا لصيد الأسماك. وفي جنوب السودان، يدعم المكتب مشروع شبكة الأمان، الذي أُطلق في عام 2020. وفي باراغواي، قدم المكتب الدعم لتحديث الزراعة الأسرية، وتعزيز النظم الصحية، وتقديم حصص الإعاشة وإدارة مشاريع البنى التحتية من خلال تقديم التمويل المنظم.

64 - وعالجت منظمة الأغذية والزراعة تحديات الأمن الغذائي والتغذية، وأدمجت الزراعة المراعية للمناخ في الخطط الوطنية، ووضعت منتجات معرفية للمساعدة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية. ونسقت استجابة واسعة النطاق لانتشار الجراد الصحراوي في بعض البلدان النامية غير الساحلية. وتدعم المنظمة وضع استراتيجية للحد من فاقد الأغذية من خلال تحسين الممارسات الإدارية اللاحقة لفترة الحصاد في إثيوبيا وإسواتيني وبوتسوانا ورواندا وزامبيا وزمبابوي. كما أنها تدعم سلاسل القيمة المراعية للمناخ وسلاسل القيمة الزراعية في النيجر ورواندا وزامبيا وزمبابوي، فضلا عن بناء القدرات التقنية لخدمات الإرشاد الوطنية في أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. ويستفيد 12 بلدا ناميا غير ساحلي من مبادرة المنظمة "يدا بيد"، التي تهدف إلى زيادة كمية الأطعمة المغذية ونوعيتها وإمكانية الحصول عليها. وتقدم المنظمة أيضا المساعدة التقنية للبلدان النامية غير الساحلية في مجال الأمن الغذائي وإحصاءات التغذية.

65 - وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم التقني، بما في ذلك بشأن زيادة الإنتاجية الزراعية والتصنيع الزراعي؛ وتمكين الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة؛ وبناء الهياكل الأساسية للتطبيقات النووية؛ وتشجيع تطوير السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ ودعم تنمية قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجالي البحث والابتكار؛ ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ؛ وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالة أيضا معدات لفحص وتشخيص الإصابة بكوفيد-19 إلى 28 بلدا ناميا غير ساحلي.

66 - ونفذت منظمة الطيران المدني الدولي مشاريع للتعاون التقني في مجال الطيران المدني أسهمت في تعزيز مؤسسات الطيران المدني والهياكل الأساسية وقدرات الرقابة في 11 بلدا ناميا غير ساحلي. وقدمت المنظمة، من خلال مشاريعها الإقليمية ودون الإقليمية، الدعم لبناء القدرات في مجالات السلامة والاتصالات والملاحة والمراقبة. وتقدم المنظمة، من خلال فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران، التوجيهات إلى الحكومات والجهات العاملة في هذا القطاع بشأن التعافي الاقتصادي من آثار كوفيد-19.

67 - وتساعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية 21 بلدا ناميا غير ساحلي في إدماج الملكية الفكرية في سياساتها الإنمائية الوطنية لتهيئة ظروف مواتية لحقوق الملكية الفكرية القيمة اقتصاديا. وواصلت المنظمة أيضا دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ عدد من مشاريع المساعدة التقنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا، ومنظومة الابتكار، والعلامات التجارية، وحقوق الملكية الفكرية.

68 - وشجعت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وواصلت تقديم الدعم في البلدان النامية غير الساحلية في تقييم الظروف اللازمة للتسجيل بنشر الطاقة المتجددة من خلال أداة تقييم الاستعداد لاستخدام الطاقة المتجددة. وتواصل الوكالة دعم البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، في تعزيز طموحاتها المتعلقة بالطاقة المتجددة في إطار المساهمات المحددة وطنيا. وتقدم الوكالة الدعم التقني لتعزيز حلول الطاقة المتجددة اللامركزية من أجل تحقيق عدة غايات من أهداف التنمية المستدامة، وتيسير وصول الكهرباء إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية.

69 - وواصلت لجنة تيسير التجارة وآلية اتفاق تيسير التجارة، التابعتين لمنظمة التجارة العالمية، تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. وقامت منظمة التجارة العالمية بتنظيم مناسبة لتقييم مبادرة المعونة لصالح التجارة لعام 2021 بهدف استعراض الآثار التجارية للجائحة. وركزت إحدى الجلسات على البلدان النامية غير الساحلية، وانبثقت عنها توصيات لكفالة التعافي المرن، بما في ذلك تعزيز الربط

عن طريق رقمنة تدابير إدارة الحدود، وتعزيز تنفيذ الاتفاق، وتقديم الدعم في مجال المعونة لصالح التجارة. وأطلقت آلية اتفاق تيسير التجارة، بالتعاون مع الشركاء، مستودع كوفيد-19 لتيسير التجارة.

70 - وأعدت منظمة الجمارك العالمية "خلاصة أفضل الممارسات في مجال المرور العابر"، التي أقرتها لجنة السياسات والمجلس التابعين للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتضطلع المنظمة أيضاً بأعمال تهدف إلى تنسيق الإجراءات الجمركية في مجال النقل بالسكك الحديدية. ومنذ نقشي كوفيد-19، تقوم المنظمة بدعم إدارات الجمارك في جهودها الرامية إلى تيسير نقل اللوازم الأساسية عبر الحدود، فضلاً عن حماية موظفي الجمارك من خلال القرارات والمواد الإرشادية غير الملزمة.

71 - وواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية دعم المشاريع في تشجيع التحول الاقتصادي الهيكلي لقطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام 2020، نُظر في تمويل مشروعين من البلدان النامية غير الساحلية تبلغ قيمتهما 3,8 ملايين دولار. ويدعم الصندوق أيضاً صناديق استثمارية مؤثرة مختارة تستهدف تنمية قطاعات السلع الأساسية، لديها استثمارات عديدة في البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما في أفريقيا. ومنذ نقشي كوفيد-19، أطلق الصندوق مبادرتين هامتين مما وفر دعماً إضافياً للمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

72 - واضطلع الاتحاد الدولي للنقل على الطرق بالجهود في مجال بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل تنفيذ الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي الطرقي، ودعم عملية الرقمنة السريعة لإجراءات النقل الدولي البري. وقام الاتحاد أيضاً بتيسير وتسريع العملية الإدارية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني لوثائق النقل مثل أذون الشحن الإلكترونية (النظام الإلكتروني لطلب نقل الشحنات) والتصاريح الإلكترونية.

73 - واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنشطة لبناء القدرات وتنظيم دورات تدريبية موجّهة وتقديم الدعم التقني لتحسين تيسير التجارة وتطوير النقل العابر واللوائح التنظيمية الجمركية والحدودية. ونفذت المنظمة مشاريع تهدف إلى تعزيز الربط والأمن وزيادة الوعي بالمخاطر الأمنية المحتملة الناجمة عن تغير المناخ والتصدي لها.

74 - وقدم مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية تحليلات وتقارير عن حالة كوفيد-19 في البلدان النامية غير الساحلية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وموقعه الرسمي على شبكة الإنترنت.

75 - ودعم صندوق النقد الدولي 23 بلداً نامياً غير ساحلي تلقوا تمويلاً طارئاً أو تمويلاً برنامجياً بقيمة 5,5 بلايين دولار في إطار التصدي للجائحة. وتم تخفيف عبء الدين عن 12 من أفقر البلدان النامية غير الساحلية. ويقترح الصندوق تخصيصاً جديداً لحقوق السحب الخاصة بمبلغ 650 بليون دولار. وستحصل مجموعة البلدان النامية غير الساحلية على نحو 11,4 بليون دولار، مما سيساعد على تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل من الأصول الاحتياطية وسيعطي دفعاً كبيراً للسيولة. ودعم الصندوق أيضاً تخفيف عبء خدمة الديون من خلال الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لـ 10 بلدان نامية غير ساحلية في عام 2020، مما وفر حيزاً مالياً لزيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية.

76 - ويدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، التي تم تمديدتها حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021. وطلب ما مجموعه 14 بلداً، من أصل 22 من البلدان النامية

غير الساحلية المؤهلة، المشاركة في البرنامج. ويلتزم المقترضون في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين باستخدام الموارد المحررة لزيادة الإنفاق الاجتماعي أو الصحي أو الاقتصادي استجابة للأزمة.

77 - وقد زادت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من دعمها للبلدان النامية بعد تفشي كوفيد-19. وأتاحت مجموعة البنك الدولي تمويلًا قدره 160 بليون دولار، ويشمل ذلك 50 بليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، للقطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وبنك التنمية الأفريقي بصدد تقديم 10 بلايين دولار، ومصرف التنمية الآسيوي ما يزيد على 20 بليون دولار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية 21,6 بليون دولار. ونحو 50 في المائة من تمويل الذي يقدمه البنك الدولي في إطار التصدي لكوفيد يكون بشروط ميسرة أو على سبيل المنح، ويتضمن التزامات تجاه البلدان النامية غير الساحلية تقارب 12 بليون دولار وتغطي 132 مشروعًا.

78 - وأطلق بنك التنمية الأفريقي خطة عمل بشأن الديون واستراتيجية جديدة للإدارة الاقتصادية في أفريقيا - وهما مبادرتان من شأنهما مساعدة البلدان على معالجة مشكلة الديون. وفي إطار الاستراتيجيات المتصلة بالتعاون والتكامل الإقليميين، رفع مصرف التنمية الآسيوي مستوى الإقراض والمساعدة التقنية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في قطاعي النقل والطاقة، مع التركيز بشكل خاص على منطقة آسيا الوسطى. وقدم مصرف التنمية الآسيوي أيضاً الدعم إلى بوتان ونيبال في قطاع النقل، وللصين ومنغوليا بهدف تطوير منطقة للتعاون الاقتصادي على طول الممر 4 لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا، ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بهدف دعم الأمن الصحي الإقليمي. وقدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية موارد مالية إلى باراغواي وبوليفيا في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

79 - أدت آثار كوفيد-19 إلى مفاومة أوجه الضعف في البلدان النامية غير الساحلية. وقد أثرت التدابير الحدودية التقييدية بشكل خاص على حركة السلع والخدمات الأساسية، مما أدى إلى مفاومة تكاليف التجارة المرتفعة وزيادة التأخيرات. وأدت الجائحة إلى تراجع التجارة، وتقلص النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر، وتفاقم أوجه عدم المساواة. ويفتقر العديد من البلدان النامية غير الساحلية إلى الوسائل اللازمة لتعزيز الاستجابة الصحية وتخفيف آثار الأزمة. ومن المرجح أن تكون الآثار الطويلة الأجل على آفاق التنمية كبيرة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلزم اتخاذ تدابير قوية لدعم تعافي البلدان النامية غير الساحلية.

80 - ويلزم بذل جهود عاجلة لدعم زيادة حصول البلدان النامية غير الساحلية على اللقاحات، بسبل منها وضع خطة تطعيم عالمية وتقديم الدعم الدولي لشراء اللقاحات ولمبادرة كوفاكس. ومن المهم أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي التعاون الصحي الإقليمي لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها على بناء نظم صحية قادرة على الصمود في المستقبل.

81 - ووجود نظم للحماية الاجتماعية قوية وشاملة أمر حيوي لدعم الفئات الضعيفة أثناء الأزمات، وتحقيق استقرار الطلب الإجمالي، والحيلولة دون دخول الاقتصادات في ركود عميق. ويفتقر معظم البلدان النامية غير الساحلية إلى هذه النظم. ومن الضروري على المدى الطويل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية غير الساحلية وضمان أن تكون مراعية للمنظور الجنساني.

82 - وقد فاقم كوفيد-19 الحاجة إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في استمرار تشغيل شبكات النقل والحدود وتيسير تدفق السلع والخدمات أثناء الأزمات. وتشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والمنظمات الإقليمية على التعاون لدعم التشغيل السلس لممرات المرور العابر والنقل والتجارة، وضمان حرية المرور العابر بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وبروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.

83 - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تقدم دعماً أكبر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لبناء القدرة على الصمود في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة. وتشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على رقمنة ما تبقى من الإجراءات الورقية، وبدء العمل بالدفع الإلكتروني، والاستثمار في عمليات التفتيش غير التخلية، واستخدام تحليلات البيانات لإدارة المخاطر. ومن المهم تحديد أفضل الممارسات في تعزيز الربط والتدفق السلس للسلع عبر الحدود في إطار التصدي لجائحة، وتبادلها مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

84 - وتشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على مواصلة بذل الجهود للانضمام إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجالي النقل العابر والتجارة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، أن تعزز الصكوك القانونية الدولية والإقليمية القائمة لاستخدامها خلال الجوائح.

85 - ومن الأهمية بمكان أن تجعل البلدان النامية غير الساحلية الاتصال الرقمي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها الإنمائية، وأن تسن أطراً تنظيمية تحبذ التكنولوجيات الناشئة، وأن تجعل شبكة الإنترنت عريضة النطاق ميسورة التكلفة، وأن تحسن الشراكات مع بلدان المرور العابر لسد الفجوة الرقمية والتغلب على أوجه التفاوت بين الريف والحضر وكذلك التفاوتات الجنسانية. والدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أمر أساسي في هذا الصدد.

86 - وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل وضع الطاقة المتجددة في صميم خطط التعافي على نحو مراعي للبيئة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، وتشجيع زيادة الاستثمارات لتعزيز الكهرباء الميسورة التكلفة والمستدامة، والتغلب على أوجه التفاوت بين الريف والحضر وكذلك التفاوتات الجنسانية، وزيادة حصول الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة على وقود الطهي النظيف وعلى الكهرباء.

87 - وفي الوقت الذي تشرع فيه البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ خطط التعافي، يلزم وجود بنية تحتية مادية قوية للنقل من أجل تعزيز الربط وسد الثغرات القائمة. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى دعم دولي لتطوير القدرة على إعداد سلسلة من مشاريع البنية التحتية للنقل المستدام.

88 - وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز الدعم من أجل معالجة القدرات المتعلقة بجانب العرض والبنية التحتية المتصلة بالتجارة بهدف إضافة القيمة وتويع الصادرات، فضلاً عن تعزيز روح المبادرة والابتكار. ومن الضروري تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لمواجهة التحديات الراهنة من أجل تهيئة أسواق مفتوحة ويمكن التنبؤ بها للتشجيع على تعافي البلدان النامية غير الساحلية على نحو قوي وشامل. ويلزم تعزيز الدعم والتعاون لمعالجة مسألة تمويل التجارة، فضلاً عن التصدي للحوجز التي تواجهها النساء من التجار.

89 - ولا تزال أزمة كوفيد-19 العالمية تشكل تهديدا خطيرا لأفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية، حيث إن محدودية مواردها تعيق سبل التصدي للجائحة. وثمة حاجة ملحة إلى مساعدة إنمائية إضافية يمكن التنبؤ بها من جانب المجتمع الدولي في شكل موارد مالية مرنة بشروط ميسرة تُدفع بصورة عاجلة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على بناء عملية تعافٍ مرنة. واستمرار جهود تخفيف عبء الديون أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتعافي البلدان النامية غير الساحلية على نحو مستدام من الجائحة. ومن المهم أيضا أن تمنح البلدان المضيفة عودة العمال المهاجرين إلى أوطانهم وأن تحقق استقرار الفرص الاقتصادية المتاحة لهم للسماح بعودة التحويلات إلى مستويات ما قبل الجائحة.

90 - وبالإضافة إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للموارد المالية الخارجية، فهو يمكن أن يؤدي أيضا دورا رئيسيا في تعزيز القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلي، وبالتالي، فلا بد أن تعطيه البلدان النامية غير الساحلية الأولوية. وتشجّع تلك البلدان على تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.

91 - وتشجّع البلدان النامية غير الساحلية على التقليل إلى أدنى حد من العقوبات التتظيمية التي تعترض أصحاب المشاريع والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم لهم من خلال توفير إمكانية الحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال برامج القروض، مثل رأس المال العامل والمنح والضمانات وخطوط الدعم الإضافية. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية، بدعم من الشركاء في التنمية والمنظمات المعنية، تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتبادل أفضل الممارسات التي تنمي ريادة المشاريع، وتعزيز الحوار والاتصال فيما بين المؤسسات التجارية، وتحفيز نقل المهارات والتكنولوجيا.

92 - ومن الأهمية بمكان أن تحافظ البلدان النامية غير الساحلية على التوازن الصحيح في السياسات بين استعادة الأنشطة الاقتصادية وحماية الصحة العامة. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد على استمرار عمل القطاعات الأشد تضررا (مثل النقل والتجارة والسياحة والصحة)، مع الاستعداد في الوقت نفسه للتعافي التام بعد الجائحة.

93 - ولا يزال تغير المناخ يهدد البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي لتلك البلدان أن تحدد وتعد مشاريع مقبولة مصرفياً لتأمين الموارد المالية من الصندوق الأخضر للمناخ وغيره من الصناديق لتلبية احتياجاتها المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويلزم تعزيز الدعم الدولي لبناء وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية في مجال التكيف وإعداد مشاريع مقبولة مصرفياً للوصول إلى صناديق المناخ.

المرفق

الجدول الإحصائية

الجدول 1

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر

| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام 2019، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية) | | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2015، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | البلدان النامية غير الساحلية |
|---|-------|---|-------|--|------|---|-------|------------------------------------|
| 2020 | 2019 | 2019 | 2018 | 2020 | 2019 | 2019 | 2018 | |
| 13 | 39 | 4 140 | 3 729 | 3,8- | 3,0 | 20,1 | 19,8 | أفغانستان |
| 117 | 254 | 417 | 138 | 6,9- | 7,6 | 12,9 | 12 | أرمينيا |
| 507 | 1 504 | 119 | 85 | 3,9- | 2,2 | 53,5 | 52,3 | أذربيجان |
| 2,51 | 2,71 | 179 | 106 | 0,0 | 5,3 | 24,2 | 23,4 | بوتان |
| 1 048- | 217- | 708 | 710 | 8,0- | 2,2 | 38,2 | 37,4 | بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) |
| 80 | 94 | 68 | 86 | 8,5- | 3,0 | 16,7 | 16,2 | بوتسوانا |
| 149 | 163 | 1 108 | 1 160 | 1,6- | 5,7 | 15 | 14,2 | بوركينافاسو |
| 6 | 1 | 554 | 442 | 3,3- | 1,8 | 3,1 | 3,1 | بوروندي |
| 35 | 26 | 689 | 641 | 2,0- | 3,0 | 2 | 1,9 | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| 558 | 567 | 642 | 856 | 3,4- | 3,0 | 11,7 | 11,4 | تشاد |
| 41 | 130 | 71 | 121 | 3,3- | 1,0 | 4,4 | 4,3 | إسواتيني |
| 2 395 | 2 549 | 4 677 | 4 859 | 0,5- | 8,3 | 86 | 79,4 | إثيوبيا |
| 3 877 | 2 874 | 53 | 77 | 2,6- | 4,5 | 211,0 | 202,0 | كازاخستان |
| 330,5- | 404 | 443 | 432 | 7,5- | 4,5 | 7,9 | 7,6 | قيرغيزستان |
| 968 | 557 | 622 | 577 | 0,5 | 4,7 | 18,3 | 17,5 | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| 102 | 118 | 140 | 154 | 3,0- | 1,2 | 2,5 | 2,4 | ليسوتو |
| 98 | 822 | 1 168 | 1 265 | 0,2 | 5,2 | 7,6 | 7,2 | ملاوي |
| 308 | 721 | 1 816 | 1 524 | 2,1- | 6,6 | 17,3 | 16,3 | مالي |
| 1 719 | 2 443 | 341 | 253 | 2,3 | 6,5 | 14,2 | 13,5 | منغوليا |
| 126 | 185 | 311 | 325 | 0,5- | 7,0 | 25,9 | 24,2 | نيبال |
| 367 | 717 | 1 333 | 1 430 | 2,0- | 5,8 | 12,1 | 11,5 | النيجر |
| 274 | 446 | 1 439 | 1 281 | 5,8- | 3,6 | 11,1 | 10,7 | مقدونيا الشمالية |
| 568 | 522 | 139 | 166 | 1,6- | 0,0 | 41,1 | 40,9 | باراغواي |
| 55 | 503 | 127 | 161 | 5,6- | 3,5 | 9,1 | 8,8 | جمهورية مولدوفا |
| 135 | 354 | 1 168 | 1 100 | 1,1 | 9,4 | 11,2 | 10,2 | رواندا |
| 18 | 232- | 1 677 | 1 563 | 7,2- | 11,3 | 6,2 | 6,1 | جنوب السودان |
| 107 | 213 | 361 | 398 | 3,0 | 7,5 | 10,9 | 10,1 | طاجيكستان |

| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام 2019، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية) | | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2015، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | البلدان النامية غير الساحلية |
|---|---------------|---|---------------|--|------------|---|--------------|------------------------------|
| 2020 | 2019 | 2019 | 2018 | 2020 | 2019 | 2019 | 2018 | |
| 1 169 | 2 129 | 25 | 20 | 5,6 | 3,0 | 44,6 | 43,2 | تركمانستان |
| 823 | 1 259 | 2 030 | 1 922 | 0,5- | 4,9 | 31 | 29 | أوغندا |
| 1 726 | 2 316 | 1 152 | 1 043 | 0,5 | 5,6 | 101 | 95,6 | أوزبكستان |
| 234 | 548 | 948 | 996 | 3,5- | 1,4 | 23,6 | 23,3 | زامبيا |
| 194 | 280 | 844 | 783 | 9,8- | -8,3 | 20,3 | 22,1 | زيمبابوي |
| 15 392 | 22 292 | 29 506 | 28 401 | 2,4- | 4,3 | 891,7 | 856,7 | المجموع/المتوسط |

المصدر: شعبة الإحصاءات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول 2

صادرات السلع: المجموع، والحصة من التجارة العالمية، والتوزيع القطاعي

| السلع المصنعة (النسبة المئوية لإجمالي الصادرات) | | السلع الأولية (النسبة المئوية لإجمالي الصادرات) | | حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية) | | صادرات السلع (الأسعار الحالية، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | البلدان النامية غير الساحلية |
|---|------|---|------|--|-------|--|--------|------------------------------------|
| 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | |
| 4 | 3 | 96 | 97 | 0,004 | 0,005 | 783 | 864 | أفغانستان |
| 20 | 23 | 80 | 77 | 0,014 | 0,014 | 2 544 | 2 640 | أرمينيا |
| 4 | 3 | 96 | 97 | 0,078 | 0,103 | 13 741 | 19 636 | أذربيجان |
| 60 | 56 | 40 | 44 | 0,002 | 0,003 | 433 | 594 | بوتان |
| 6 | 6 | 94 | 94 | 0,040 | 0,046 | 7 015 | 8 757 | بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) |
| 6 | 6 | 94 | 94 | 0,024 | 0,028 | 4 221 | 5 241 | بوتسوانا |
| 3 | 4 | 97 | 96 | 0,026 | 0,017 | 4 491 | 3 239 | بوركينافاسو |
| 6 | 6 | 94 | 94 | 0,001 | 0,001 | 205 | 180 | بوروندي |
| 22 | 26 | 78 | 74 | 0,001 | 0,001 | 120 | 147 | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| 1 | 1 | 99 | 99 | 0,012 | 0,017 | 2 155 | 3 205 | تشاد |
| 67 | 68 | 33 | 32 | 0,009 | 0,011 | 1 638 | 2 002 | إسواتيني |
| 25 | 23 | 75 | 77 | 0,020 | 0,015 | 3 476 | 2 788 | إثيوبيا |
| 26 | 23 | 84 | 87 | 0,264 | 0,301 | 46 447 | 57 309 | كازاخستان |
| 27 | 21 | 83 | 79 | 0,011 | 0,010 | 1 965 | 1 986 | قيرغيزستان |
| 26 | 27 | 74 | 73 | 0,034 | 0,031 | 6 050 | 5 806 | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| 61 | 63 | 39 | 37 | 0,005 | 0,006 | 934 | 1 063 | ليسوتو |
| 11 | 7 | 89 | 93 | 0,004 | 0,005 | 788 | 913 | ملاوي |
| 6 | 7 | 94 | 93 | 0,024 | 0,019 | 4 212 | 3 693 | مالي |
| 2 | 2 | 98 | 98 | 0,043 | 0,040 | 7 576 | 7 620 | منغوليا |

| السلع المصنعة (النسبة المئوية لإجمالي الصادرات) | | السلع الأولية (النسبة المئوية لإجمالي الصادرات) | | حصّة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية) | | صادرات السلع (الأسعار الحالية، بملايين دولارات الولايات المتحدة) | | البلدان النامية غير الساحلية |
|---|-----------|---|-----------|---|--------------|--|----------------|------------------------------|
| 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | |
| 70 | 68 | 30 | 32 | 0,005 | 0,005 | 818 | 968 | نيبال |
| 15 | 17 | 85 | 83 | 0,005 | 0,006 | 925 | 1 126 | النيجر |
| 84 | 85 | 16 | 15 | 0,038 | 0,038 | 6 635 | 7 189 | مقدونيا الشمالية |
| 15 | 15 | 85 | 85 | 0,049 | 0,040 | 8 529 | 7 652 | باراغواي |
| 56 | 56 | 44 | 44 | 0,014 | 0,015 | 2 485 | 2 779 | جمهورية مولدوفا |
| 17 | 8 | 83 | 92 | 0,008 | 0,006 | 1 400 | 1 166 | رواندا |
| 69 | 71 | 31 | 29 | 0,005 | 0,008 | 915 | 1 610 | جنوب السودان |
| 12 | 23 | 88 | 77 | 0,010 | 0,006 | 1 838 | 1 174 | طاجيكستان |
| 6 | 6 | 94 | 94 | 0,040 | 0,051 | 7 120 | 9 695 | تركمانستان |
| 12 | 16 | 88 | 84 | 0,021 | 0,018 | 3 636 | 3 472 | أوغندا |
| 27 | 26 | 73 | 74 | 0,076 | 0,074 | 13 281 | 14 024 | أوزبكستان |
| 10 | 13 | 90 | 87 | 0,044 | 0,037 | 7 805 | 7 047 | زامبيا |
| 11 | 14 | 89 | 86 | 0,023 | 0,022 | 4 057 | 4 269 | زيمبابوي |
| 18 | 17 | 82 | 83 | 0,957 | 0,999 | 168 238 | 189 853 | المجموع/المتوسط |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.